ISSN: 2706-9087

ISSUE 8 DESEMBER 2019

مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences

العدد 8 ديسمبر 2019

الهجرة غير القانونية وأثارها على المجتمع الليبي

أ.صلاح الدين أبوبكر الحراري

قسم علم الاجتماع –كلية الآداب والعلوم قصر خيار/ جامعة المرقب

مقدمة:

تعبر الهجرة، عن حركة انتقال الأشخاص، فرادى أو جماعات، من موقع إلى آخر بحثاً عن الأفضل: اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً. وبعد ظهور الثورة الصناعية وما تبعها من تطور في التشريعات المحلية والدولية، فرضت جوازات السفر وتأشيرات الدخول إليها. بما من شأنه أن ينظم من الهجرة الشرعية، وبالتالي ظهرت هجرة موازية، وتسمى بالهجرة غير القانونية أو غير الشرعية. ومن هنا فإن انتقال البشر من بلد إلى بلد آخر ليست ظاهرة جديدة بل هي ظاهرة إنسانية طبيعية قديمة قدم التاريخ. عرفتها وستعرفها كل الشعوب بل وستستمر لفترات طويلة من الزمن مادام هناك تفاوت في الموارد وفرص العمل ووسائل وأساليب الحياة سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي، وقد تزايدت الهجرة الدولية في الآونة الأخيرة في ظل نظام العولمة الذي يحكم العالم في اقتصادياته وشئونه الاجتماعية والثقافية والذي أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين الشمال والجنوب وولدَ دوافع جديدة للهجرة.

فاضطهاد الإنسان لأخيه الإنسان في شتى ميادين الحياة عادة ما يدفع به للهروب تاركاً وراءه وطنه وعائلته، أملا في أن يحقق ذاته في وطن آخر، بما من شأنه أن يخدم ذلك الوطن وهذا ما يجعل الهجرة قوة اجتماعية واقتصادية بناءة. إلا أنه للهجرة غير الشرعية تأثيرات سلبية تنعكس على كافة البلدان المستهدفة، وبذلك فإن الهجرات العابرة للحدود تتطلب التعاون وتبادل المعلومات بين بلدان المنشأ ودول العبور والدول المستهدفة من هذه الهجرة، وذلك بهدف وضع وتنفيذ أساليب فعالة (على شكل استراتجيات و خطط) لخفض تدفقات الهجرة غير الشرعية بصورة مشتركة.

وبهذا فإن الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية تعاني منها جميع الدول، على وجه الخصوص منها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي والمشرق العربي، وأمريكا اللاتينية. ومن ذلك أن أصبح رعايا المكسيك وكوبا والبرازيل والأرجنتين يتسللون بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأمر بالنسبة للوافدين غير الشرعيين من الأفارقة الذين يتوافدون في مجموعات كبيرة الي ليبيا من الجنوب دون رقابة تذكر، وعليه لا بد من التعاون بين الدول المعنية بالظاهرة يعني التنسيق بين جميع الأطراف دول الإرسال ودول العبور ودول الاستقبال، ويجب أن يكون لدى هذه الدول الاستعداد للجلوس على طاولة واحدة لمعالجة الأسباب الفعلية واقتراح الخطط والبرامج الواقعية ذات المدى البعيد وتجنب الحلول والمقترحات التي أهدافها مبطنة تتجاوز فكرة تقديم الدعم والمساعدة إلى فكرة توطين المهاجرين الأفارقة على الأراضي الليبية.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

أما في أفريقيا، حيث الحدود، لا تشكل حواجز عازلة للمتسللين الأفارقة إلى ساحل العاج أو جنوب أفريقيا أو نيجيريا، لكن الهجرة إلى أوروبا اكتسبت طابعاً إعلامياً منقطع النظير حيث أصبحت إحدى القضايا المزعجة للدول والحكومات وكذلك المنظمات غير الحكومية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها تحاط باهتمام واسع خلال السنوات الأخيرة وتحتل موقع الصدارة في جدول الأعمال العالمي نتيجة لتزايد أعداد الدول التي تنظم باستمرار إلى كل من الدول المصدرة، والدول المستقبلة للهجرة، ومع تزايد وارتفاع وتيرة تدفقات المهاجرين، اكتسبت ظاهرة الهجرة الدولية اهتماماً بالغاً حيث تم إدراجها في برامج عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأصبحت علي رأس جدول أعمال الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية كالمنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل الدولية، جامعة الدول العربية وغيرها (الأسود،13:2005).

ونتيجة للأوضاع المأساوية للمهاجرين العابرين للمتوسط باتجاه أوروبا عبر قوارب الموت عن طريق ليبيا والتي تمثل السواحل الليبية إحدى دول العبور ونقطة انطلاق للمهاجرين غير الشرعيين الساعين للوصول إلى أوروبا قادمين من أماكن وبلدان مختلفة في إفريقيا، وذلك بسبب طول سواحلها حيث لا تبعد مالطا وجزيرة لامبيدوزا الايطالية سوى بضعة مئات من الكيلومترات عن شواطئ ليبيا. وما تسببه من مشاكل للدول الإرسال والعبور والدول الأوروبية المستقبلة وخاصة ايطاليا وفرنسا وألمانيا وغيرها، الأمر الذي خلق وضعاً دولياً صعباً وصل إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية لضرب وتجفيف مصادر الهجرة في ليبيا أو إقامة أو توطين المهاجرين داخل الأراضي الليبية.

أولاً . مفهوم الهجرة.

لقد تعاملت الحضارة الإسلامية مع الهجرة تعاملاً راقياً انطلاقاً من مبادئها السماوية فقدمت نموذجاً حضارياً إنسانياً في التعامل مع الإنسان وظواهر حياته وحضارته وتفاعله، هذه الحضارة التي امتدت من الشرق إلى الغرب لم يكن لديها أي مشكلة في انتقال الناس إلي حواضرها ولم تكن لديها مشكلة في التعامل مع الأعراق والطوائف والقوميات بل احتضنت الجميع ودفعتهم إلى الرقيفكثير من شخصياتها ومفكريها وعلمائها لم يكونوا عرباً بل أحيانا كانوا في معظمهم من حضارات غير عربية وتعاملت مع الحضارات الأخرى كالهندية والصينية والأوروبية والفارسية والتركية بإنسانية راقية. ولكن مشكلة الهجرة بدأت في مرحلة لاحقة مع اكتشاف القارة الأمريكية والقارة السمراء حيث أدت إلى تدمير حضارات قديمة كما حدث في أمريكا الشمالية وما نتج عنه من مجازر بحق سكان أمريكا الأصليين الذين يطلق عليهم لقب الهنود الحمر حيث بلغ عدد ضحايا هذه الهجرة للمستوطنين من بريطانيا إلى القارة الأمريكية تسعين مليوناً من السكان الأصليين وما صاحبها من جلب للعبيد من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا الذين بلغ عددهم مئة وعشرين مليون إنسان تقريباً لم يصلوا جميعهم أحياء وما صاحب هذه الهجرة من احتلال عسكري واستعماري.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

وهكذا يمكن القول بأن:

الهجرة ليست ظاهرة جديدة إلاّ أنها أًخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً من عملية التكامل العالمي وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم"(الصباغ،331:2005).

كما تعني الهجرة الدولية انتقال الأفراد أو الجماعات من خارج حدود دولتهم الإقليمية إلى دولة أخرى بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة رغبة في تحسين ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو لغيرها من الأسباب الأخرى (الفائدي،276:1997).

ومن هنا يتخذ مفهوم الهجرة ترك مكان الإقامة الأصلي للإقامة في مكان آخر فالهجرة هي المغادرة والتوجه من بلد معين بغرض الاستقرار في بلد آخر كما تنص المعايير الدولية لحقوق الإنسان على أن جميع الأشخاص لهم الحرية في التنقل والمغادرة من بلده إلى أي بلد والعكس، وهذا يحدث في ظروف محدودة جداً "وتخضع مشكلة الهجرة إلى العديد من الإجراءات الرسمية والدولية والقيود المانعة لها وتفرض الدول قيودا على حق الفرد في مغادرة إقليمه، ويذهب البعض إلى أن الهجرة للعمل هي ترك الشخص لموطنه الأصلي سعيا وراء العمل في بلد آخر ويكون في الغالب لفترة للعمل وأحيانا الاستقرار لمدة طويلة في بلد المقصد" (المنظمة الدولية للهجرة ،38،21:2006).

وعلى هذا فإن للهجرة غير الشرعية نمطان هما :

النمط الأول : الهجرة عن طريق التسلل وهدفها الأول هو الإقامة المؤقتة تمهيداً للانتقال إلى أوروبا وهذا ما عرفته ليبيا مع نهاية تسعينيات القرن الماضي. ويتمثل هذا النمط من الهجرة أساساً في الهجرة من بلدان جنوب الصحراء إلى إيطاليا ومالطا وبهذا تتحول ليبيا إلى دولة عبور. وينخرط هذا النوع من الهجرة ضمن العمالة الوافدة باعتبار أن مهاجري العبور في حاجة إلى العمل لتوفير تكاليف الرحلة لإيطاليا، وهو قابل للحصر والتصنيف، وبالتالي يمكن الأستناد في تقدير حجمها وطبيعتها وتركيبتها النوعية علي الإحصاءات الرسمية .

أما النمط الثاني : فإنه يرتبط باحتياجات سوق العمل، ولا يخضع للتنظيم وإنما لعوامل خارجية خاصة بدول المنشأ، ولا تملك دولة المقصد أو العبور في هذه الحالة سوى مكافحة هذا النمط من الهجرة أو تنظيمها، وهو غالباً ما يكون غير قابل للتحديد الدقيق من حيث الحجم والاتجاهات، ويبقى خارج الإحصاءات الرسمية. ونلخص من ذلك إلى أن ليبيا تعد، بحكم موقعها الجغرافي، من الدول المستقبلة وإعادة التصدير للهجرة غير الشرعية وذلك عن طريق شبكات تهريب المهاجرين بدول المصدر وما لها من امتدادات داخل الأراضي الليبية. إذ تبين بأن أكثر شبكات تهريب المهاجرين يديرها أفراد خارج ليبيا، خصوصاً في مصر والسودان والمغرب وايطاليا، إضافة إلى أفراد من داخل ليبيا مهمتهم الترتيب والتنسيق بعد استلام المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة إلى أوروبا من مواطني الدول المجاورة.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

وتفيد البيانات الإحصائية التي أجريت في ليبيا بأن عصابات التهريب التي ارتضت لنفسها أن تحقق كسباً مادياً والثراء على حساب أرواح المئات ممن تجرفهم مياه البحر المتوسط بعد أن رفضتهم الحياة في أوطانهم تتحمل مسؤولية توافد مالا يقل عن نسبة (64 %) من المهاجرين غير الشرعيين الذين يصل عددهم إلى مليون مهاجر تقريباً لسنة 2013 (المصراتي،2013، 20).

ثانياً– أنواع الهجرة : يمكن تحديد أهم أنواع الهجرة وهي:

1. **الهجرة الطوعية:** وتحدث بإرادة المهاجر ورغبته دون إكراه .

2- **الهجرة القسرية:** وفيها يتم إجبار الفرد على الهجرة نتيجة حروب أو نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية أو اقتصادية كما قد تجبر السلطات الأفراد على الهجرة لأسباب عديدة.

3. **الهجرة الداخلية:** "وهي التي ينتقل فيها أفراد الوطن الواحد من مكان أقامتهم الأصلية إلى مكان آخر أما بسبب تدني مستوى المعيشة في البيئة الأصلية، أو انتشار البطالة وانخفاض مستوي الدخل، وتبقى هذه الهجرة داخل حدود الوطن وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها اقل تكلفة مع سهولة الانتقال، وعدم حاجة المهاجر إلى لغة جديدة أو معطيات ثقافية كما هو الحال في الهجرات الخارجية أضف إلى ذلك سهولة العودة إلى مكان أقامته الأصلي بدون أية صعوبات تذكر وهو ما يسمي بالهجرة العكسية.

4. **الهجرة الخارجية:** وهي انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى من أجل الحصول على فرص عمل، وبالتالي تكون الأسباب الاقتصادية في المحل الأول، أو هروباً من الظلم والتهميش، وتكون الأسباب سياسية، أو من أجل البحث عن ظروف حياة أفضل وتكون الأسباب اجتماعية، وهي الهجرة التي قد تكون دائمة بهدف الاستقرار أو مؤقتة تقوم علي تحقيق انجاز ما، ثم العودة إلى البلد الأصلي.

وهناك تصنيفات عديدة للهجرة، وهذه التصنيفات تتعلق أما بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة أو بالمدة الزمنية للهجرة أو بالوضع القانوني للهجرة، وهي كما يلي:

1. **هجرة دائمة:** وتمثل عملية الانتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى منطقة أخرى وما يصاحبه من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى.

2. **هجرة مؤقتة:** وتمثل انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتاً ويطلق عليهم اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر علي موطنهم الأصلي نظراً لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية"(جلبي،1989:289،294).

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

وبهذا تصنف الهجرة إلي فردية وجماعية:

3. **هجرة فردية:** وهي تلك الهجرة التي تتم بشكل فردي، يقوم بها أفراد لأسباب مختلفة.

4. **هجرة جماعية:** وهذا النوع من الهجرة يحصل بشكل جماعي ،حيث تقوم جماعات بكاملها بالهجرة لأسباب مختلفة، كالهروب من ويلات الحرب والكوارث الطبيعية والجماعات وغيرها. **كما تصنف الهجرة إلى** :.

1. **هجرة مشروعة:** وهي ذلك النوع من الهجرة المرتبط بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوازات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها.

2. **هجرة غير مشروعة:** وهي الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم المهاجر بدخول دولة أخري دون وثائق سفر أو موافقات وعبر طرق ووسائل غير قانونية (الكوت ،53:2007).

ثالثاً– العوامل المساعدة على الهجرة:

وهناك بعض العوامل أو الدوافع التي تساعد على الهجرة الدولية وهي على النحو التالي:

1- الضغط السكاني المترتب على ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي لا يواكبها نمو في فرص العمل في دول المصدر. مما يؤدي إلى نقص فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة بين سكان هذه الدول وهذا يشجعهم على البحث على فرص عمل في بلدان أخرى.

2- تناقص فرص العمل في مجال الزراعة في المناطق الريفية نتيجة لتطور الأساليب الزراعية الحديثة أو لظروف الجفاف والاستغناء عن الأيدي العاملة في مجال الزراعة.

3- عوامل الجذب والمغريات التي تتوفر في الدول المستقبلة مثل فرص العمل والحريات.

4- النزاعات المسلحة والحروب وحالات الانفلات الأمني، كما هو الحال في دارفور والصومال وليبيا وغيرها من الدول الأفريقية، وكما حدث في البوسنة والهرسك والصرب.

وتأسيساً على هذه المقاربات لمفهوم الهجرة يمكن القول بأن الهجرة هي: حركة سكانية مكانية فردية أو جماعية ذات أهداف ودوافع قد يكون هدفها الرئيسي هو البحث عن الأفضل والتخلص من الأسوأ والأصعب، أو البحث عن أنماط من الحياة تختلف عن الأنماط التي اعتاد عليها الفرد في المجتمع الأصلي وذلك من أجل تحقيق ذاتهم.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

رابعاً– ليبيا والهجرة غير الشرعية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية:

الجميع يعلم أن ليبيا بوابة أفريقيا على أوروبا والعكس صحيح، ويعتبر الموقع الجغرافي اختيار أساسي للمهاجرين القاصدين تجاه أوروبا وما بعدها، والأهم هو الارتباط الحدودي بست دول أفريقية، وهي بمجملها غير قابلة للسيطرة بأحكام، وتعد ليبيا أفضل بلد يوفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل للمهاجرين، يدعمها قدرة الأنشطة الاقتصادية على استيعاب أية عمالة، ولعل أهم العوامل التي جعلت من ليبيا بلد عبور هو تمتع الأجانب بنفس حقوق المواطنين من حيث الأسعار الرمزية للعلاج، ومجانية التعليم، ويحظى الأجانب بالمعاملة الحسنة المبنية على أسس إنسانية فالليبي العادي لا يعامل المهاجر بتكبر ولا بتعصب أو وضعه الاجتماعي وفي المقابل يوجد في كل مجتمع أفراد يخرجون عن المسار العام الذي تسلكه الغالبية العظمي. وفي بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين حدث ما يعرف بالربيع العربي، وكانت ليبيا واحدة من هذه الدول وعليه حدثت عدة تغييرات هامة على المستويين القطري والإقليمي منها ما يعرف بالهجرة غير الشرعية وتضاعف أعداد المهاجرين غير الشرعيين وشبكات وعصابات التهريب، وأصبح أسم ليبيا الأكثر إعلاماً بين صحافيين وباحثين ومسؤولين.

وعليه يمكن القول أن ليبيا تتمتع بعوامل جغرافية واقتصادية جعل منها محط أنظار للدول الكبرى، وصراع وتنافس، وحروب بين الدول الاستعمارية، بالمقابل نجد أن هناك تفاقم دوافع الهجرة من البلدان النامية مثل (الكوارث الطبيعية، المجاعات، النمو الديمغرافي، الفوارق الاقتصادية بين البلدان، انتهاك حقوق الإنسان، الحروب المدنية والنزاعات المسلحة) من ناحية، ومن ناحية أخرى البلدان المستقبلة للمهاجرين تواجه مشاكل والمتمثلة بإعادة هيكلة اقتصادياتها وما تفرزه من توترات اجتماعية، الأمر الذي يدفعها إلى غلق حدودها رسمياً في وجه الهجرة الوافدة وهي في حاجة لها. كل هذه الأسباب جعلت من ليبيا نقطة عبور تجاه دول ما وراء البحر الأبيض المتوسط قرب السواحل الليبية إلى سواحل دول جنوب أوروبا، إضافة إلى طول الساحل البحري الذي يؤثر طوله تأثيراً مباشراً في تأمينه بالحراسة والمراقبة، يصاحبها تشجيع القيادة السياسية تجاه العمالة الوافدة من القارة الأفريقية، والدول العربية ونداءاتها المستمرة من أجل التبادل في التنقل والاستثمار بين ليبيا وأقطار القارة السمراء، وتبنيها لقضايا القارة.

وبهذا الصدد يشير عثمان الحسن: أن الحدود الليبية أحد معابر الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي وبخاصة إلى ايطاليا حيث تقدر السلطات المحلية في إيطاليا أن عدد العابرين من الأراضي الليبية يبلغ نحو 1.5مليون فرد معظمهم قادمين من الشمال الأفريقي ومن دول افريقية وأسيوية (نور وآخرون،2008: 47)

مما يتعذر معه وضع حراسة فاعلة على طول تلك الحدود وخصوصا مع نقص المعدات والتجهيزات كالطائرات المروحية وأجهزة الرادارات والزوارق السريعة ومناظر الرؤية الليلية كما أغلب دول الجوار تعاني من كثافة سكانية عالية وأوضاع معيشية متردية ومعدلات بطالة مرتفعة بالإضافة إلى أوضاع سياسية غير مستقرة، فلذلك يأتي معظم المهاجرين من دول الجوار فيتجمعون في أماكن التقاء محددة إلى أن تقوم شبكات تهريب متخصصة يديرها أفراد من مصر والسودان والمغرب وتونس إضافة إلى أفراد من داخل ليبيا. فالمهاجر يمر بعدة مراحل قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير الشرعية من ليبيا

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

إلى شواطئ إيطاليا، كالتفكير في الهجرة، اتخاذ قرار الهجرة، المرور برحلة الصحراء الكبرى والوصول إلى ليبيا، الاستقرار والعمل بعض الوقت في ليبيا، الاتصال والترتيب للهجرة غير الشرعية عن طريق الوسطاء مع شبكات التهريب، ركوب قارب لعبور البحر المتوسط الوصول إلى شواطئ إيطاليا، أو الوصول إلى أعمق مياه البحر المتوسط ونهاية الرحلة الأبدية (الحوات،2007: 151).

فدور ليبيا كبلد عبور هو الأخر ليس جديداً بل له تاريخ وخاصة في بعض مدنه على الساحل الغربي والذي تنطلق منه قوارب الموت التي تنقل المهاجرين غير الشرعيين إلي مالطا وايطاليا فيدخل المهاجرون إلى ليبيا من عدة منافذ يصعب السيطرة عليها من بين هذه المنافذ الليبية الجنوبية مع النيجر وتشاد والسودان والمنافذ الشرقية مع مصر والسودان والمنافذ الغربية مع تونس والجزائر ولا يقتصر الأمر على الحدود البرية، بل هناك الحدود الساحلية البحرية بالإضافة إلى مساحة ليبيا البالغة 1750000 كم، فالأفراد المهاجرين يتم نقلهم على متن شاحنات وسيارات الدفع الرباعي من قبل عصابات التهريب إلى شمال غرب ليبيا بمبالغ مالية وينتظرون عدة أسابيع إلى أن تأخذهم عصابات أخرى تستكمل لهم إجراءاتهم بطرق غير شرعية ثم يتم نقلهم على متن قوارب صغيرة، فيدفع المهاجر نظير نقله مبلغاً مالياً. وتتحدد عمليات العبور بزمن الانطلاق وهو يمثل جزء من التخطيط العام للرحلة ويحظى باهتمام بالغ من قبل أعضاء الشبكة، وتتحكم به جملة من العوامل وغالبا تنطلق الرحلة البحرية باتجاه إيطاليا ليلا. وتحديداً بعد منتصف الليل وذلك للاعتبارات التالية:

1 – محاولة الوصول إلي ايطاليا ليلا والتسلل إلى جزرها في ظلام الليل، كي لا تنتبه السلطة الإيطالية التي من شأنها أن تعيدهم إلى الوطن أو السجن.

2- تجنب المواعيد المألوفة لدوريات الأمن والتأكد من خلو الشاطئ والطرقات من المارة.

ولهذا فأن ليبيا تعاني بذلك من الهجرة غير الشرعية لسببين رئيسين :-

أولهما: بحكم موقعها في شمال إفريقيا وإطلالها على البحر المتوسط شمالاً وكذلك توغلها داخل القارة الإفريقية جنوباً، وقد ترتب على الموقع الجغرافي فيما يتصل بحركة الهجرة امتداد الحدودي، حيث تصل المسافة الإجمالية لحدود ليبيا البرية حوالي (5500) كيلومترا، مقسمة كالتالي: الحدود الشرقية مع مصر حوالي (1250) كيلو متر، والحدود الجنوبية مع السودان ما يزيد عن(150) كيلو مترا، ومع تشاد حوالي (1000) كيلو مترا، ومع النيجر حوالي (380) كيلومترا، والحدود الغربية مع الجزائر(965) كيلو مترا، ومع تونس (330) كيلومتر. أما بالنسبة للحدود الشمالية (شاطئ البحر المتوسط) فيبلغ طولها حوالي (2000) كيلومترا (كارة،2008: 7).

وثانيهما: إنه بالنظر إلى معاناة دول الجوار جنوب الصحراء مثل تشاد والنيجر تعانى من كثافة سكانية عالية (مقارنة بليبيا)، وتدنٍ في مستوى المعيشة، وارتفاع في معدلات البطالة بسبب تصاعد النزاعات المسلحة، جعل منهامقصداً لهجرة كثيفة من رعايا هذه الدول نحو الشمال إلى ليبيا ومنها إلى أوربا. إن قضية الهجرة غير الشرعية تثقل

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

كاهل أجهزة الدول كافة، على المستوى الأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي والديموغرافي وغيرها، ولم تعد أخطارها متمثلة في التكاليف المرتفعة التي ترصدها الدولة للأجهزة المناط بها مهمة مكافحة هذه الظاهرة .

فالهجرة غير الشرعية ترتبط اليوم بالارتفاع الملحوظ في معدلات العديد من الجرائم بأنواعها وانتشار الأمراض المعدية، وإذا استمر تدفق المهاجرين غير الشرعيين على هذا النحو على ليبيا قد يؤدي لاحقا إلى زعزعة استقرار وأمن المجتمع. وهكذا فقد أصبحت الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا تشكل خطراً على أمن واستقرار المجتمع، وعلى أجهزة الدولة كافة، مما يتطلب بذل الجهد لمواجهة الظاهرة، وتداعياتها الخطيرة. ويجب أن لا تقتصر رؤى هذه الظاهرة على المنظور الأمني فحسب، بل يجب إن تمتد كذلك لتشمل البعد التنموي من خلال توسيع نظرتها للحل باعتبارها مشكلة إنسانية واجتماعية.

وبسبب ذلك، فانه يجب معالجة الظاهرة وفق المنظور الإنساني العالمي الأشمل، والذي تتحدد أبرز ملامحه في خلق فرص عمل وضخ استثمارات متسارعة إلى الدول الفقيرة من خلال تعاون دولي واسع. وذلك حيث إن جميع المؤشرات تدل على حقيقة بارزة تتمثل في أن حكومات الدول، سواء منها المصدرة أو المستقبلة أو تلك التي يتخذ المهاجرون غير الشرعيين أراضيها لنقاط عبور، تلجأ دوما إلى المعالجة الأمنية التي تعتبر الأسهل لحل هذه المشكلة المعقدة، وهو أمر لا ينذر فقط باستمرارية هذه الظاهرة وإنما بتفاقمها مستقبلا.

وهكذا يمكن القول أن الهجرة بصفة عامة حق من حقوق الإنسان أقرتها مواثيق الأمم المتحدة، ومن قبلها الشريعة الإسلامية، وهي حق مشروع لتحسين الأوضاع الاقتصادية، والبحث عن الرزق، وقد تكون هذه الهجرة دائمة كما في الحالات التهجير لأسباب قد تكون سياسية أو اجتماعية ذات طابع معين، وقد تكون مؤقتة لدول يظنون إنها ستحقق أحلامها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وفي إطار مشروعية الهجرة وهي حق مكفول لكل إنسان، فيجب أن يمارس هذا الحق من خلال الأطر القانونية التي تحددها كل دولة لدخول أجنبي إلى أراضيها، وفي حالة مخالفة هذا الإطار تتحول الهجرة من حق إلى عمل غير مشروع تحدده كل دولة وفقا لقانونها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين (الشيشيني وآخرون،139:2014).

خامساً. تداعيات الهجرة الدولية:

تؤكد العديد من الدراسات والتقارير العلمية والدولية على أن للهجرة آثاراً كبيرة طالت جميع المجتمعات المستقبلة لها وكذلك المرسلة وليس هناك مجال للشك بأن زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في أي بلد تعد ظاهرة لها انعكاساتها وتأثيراتها في الجوانب المختلفة للحياة لكل المجتمعات بحيث امتدت هذه الآثار لتشمل كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسكانية كما تفيد في معرفة آثار الهجرة في الدول المعنية لتأسيس المقارنات والتوجهات التفسيرية لهذه الظاهرة في خصوصية المهاجرين.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

وللهجرة خصائصها وتداعياتها وفقاً لما أشار إليه اثنان من الباحثين في شؤون الهجرة العالمية (Castles and Miller) **أن الهجرة وأنماطها في المستقبل القريب ستتميز بأربع خصائص أساسية هي:**

أولاً: التسارع في تنامي أعداد المهاجرين، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة .

ثانياً: التنوع، حيث ستقوم البلدان المستقبلة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافاً لسياساتها السابقة التي تستقبل بموجبها فئات محددة مثل العمال واللاجئين وطالبي اللجوء.

ثالثاً: العولمة، حيث اتخذت الهجرة طابعاً عالمياً واتسعت مجالاتها لتشمل أعداداً أكبر من الدول سواء منها المرسلة أو المستقبلة للمهاجرين .

رابعاً: التأنيث، إذ أن أعداد النساء المهاجرات آخذ في التزايد خلافاً لحركات الهجرة السابقة التي تشمل الرجال في أغلب الأحيان، ويرتبط تزايد هجرة النساء ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي تطرأ علي سوق العمل العالمي، بما في ذلك تزايد الطلب علي العاملات في البيوت وتوسيع المتاجرة بخدمات النساء "(الصباغ ،335:2005).

سادساً– الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:

"تتأثر بظاهرة الهجرة البناءات المجتمعية والمؤسساتية في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلة لها، لعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة الذي يظهر بوضوح في تغير وظائفها نتيجة غياب رئيسها، إلى تداعيات هذا الوضع على تربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب " (كاره 4:2008) .

إذ أنّه بانتقال المهاجر من مكان إلى آخر يقطع روابطه وصلاته التي كانت تربطه بجماعاته القديمة فبالهجرة يتخلص الفرد من معظم التزاماته الاجتماعية، ويفقد كل فوائد ومزايا الترابط الاجتماعي، وهو لا يحصل على مركز أو مكانة في مجتمعه الجديد وإنه مضطر إلى أن يخلع عن نفسه دور مواطن أصيل ويتخذ دور الغريب أو الأجنبي.

ويشخص عبد المؤمن هذه الوضعية مؤكداً على " أن الجماعات البشرية تختلف فيما بينها في طرق معيشتها، ومن ثم فهؤلاء الذين يهاجرون إلى بيئات جديدة قد يصادفون بعض المشاكل العنصرية واللغوية أو مشاكل تتعلق بالدين والسياسة فيترتب على ذلك سياسات التمييز العنصري، التي يتمخض عنها نتائج اجتماعية واقتصادية خطيرة مثل مشكلة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ومشكلة السود والبيض في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مشاكل الاحتكاك أيضا والاختلافات اللغوية، فقد تشاهد بعض الجماعات التي تعيش جنباً إلى جنب منذ مدة طويلة مثل الفرنسيين والانكليز في كندا وفي جنوب أفريقيا حيث يحتفظ كل منهم بلغته"(عبد المؤمن،54:2006).

وتتمثل أهم الآثار الاجتماعية في صعوبة عملية التكيف الاجتماعي للمهاجرين مع المجتمعات المستقبلة لهم نظرا لاختلاف ثقافتها عن ثقافة مجتمعاتهم الأصلية والتي غالبا ما تكون مجتمعات ريفية، وتعمل الهجرة علي ازدحام الأحياء

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

الفقيرة في عواصم المدن، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات الاجتماعية وفي مقدمتها الجريمة والانحراف كما إن الهجرة تضغط علي الأنشطة الاقتصادية والحرفية في مناطق الاستقبال، أما في مناطق الطرد وهي المجتمعات الريفية، فإن الهجرة تختار من هم علي درجة عالية في التعليم والذكاء وأصحاب المهن والأعمال الفنية وتحرم المناطق الريفية من قيادتهم ومن الطاقات اللازمة لتقدمها الاجتماعي"(شكري ،237:2000) .

ولاشك في إن الهجرة الدولية يترتب عليها آثار عديدة علي كل من البلدان المستقبلة والمرسلة وبلدان العبور" حيث يواجه المهاجرون مشكلات ترتبط بصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة ،وخاصة للمهاجرين غير النظاميين حيث أن الهجرة غير المشروعة (الهجرة السرية) ترتبط بالجرائم والمسائل الأمنية وتشير بعض الدراسات إلى أن المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية، قد أسهموا في ازدياد معدلات الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالإدمان والمخدرات والسرقة وجرائم الاغتصاب وتضيف تلك الدراسات أن الطرق السريعة في بعض الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير أمنة وخطرة، تسبب بعض السائقين المخمورين من المهاجرين غير الشرعيين"(نور،8:2008).

ويمكن أن نلخص الآثار الاجتماعية المحتملة للهجرة في الآتي:

1- تؤدي الهجرة عموماً إلى تغير في التركيبة الاجتماعية لكل من دول المهجر والمنشأ ولعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة .

2- من الطبيعي أن يتم التعامل في الدول المستقبلة للمهاجرين بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطنين حيث إن هذه الجماعات تختلف في طرق معيشتها مما ينتج عنه الشعور بالضيق والاضطهاد والإقصاء نتيجة تلك التفرقة في المعاملة.

3- ارتفاع مستوي الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة وما يترتب علي ذلك من جرائم أخلاقية وسلوكية مما يؤثر بالسلب علي بناء المجتمع .

4- تهدد الجماعات المنظمة القائمة علي التهجير غير الشرعي للمواطنين وعلي سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي.

5- زيادة معدلات الجريمة بأنواعها من ادمان ومخدرات والسرقة وجرائم الاغتصاب والتزوير وخاصة في المجتمعات التي يقيم بها المهاجرين .

6- صعوبة الاندماج والتكيف الاجتماعي.

7- انخفاض الأجور وظروف العمل القاسية.

سابعاً- الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

ليس من اليسير التحديد المسبق للآثار الاقتصادية للهجرة إذ تتداخل جملة من الآثار الأخرى التي لا علاقة مباشرة لها بالهجرة ،ويذهب بعض الباحثين إلي تحديد بعض الآثار الإيجابية حيث يشير علي جلبي إلي أن" الهجرة الدولية

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

تؤثر في استثمار الموارد الطبيعية في البلاد المستقبلة للمهاجرين بما يتوفر لها من موارد بشرية رخيصة لأن المهاجرين يكونون في الغالب من الذكور الذين يقعون في سن الإنتاج والعمل، إذ كانت من نتيجة الهجرات الدولية إلى كل من الأمريكيتين وأستراليا، أن تغيرت معالم الاقتصاد العالمي حيث كان للمهاجرين إلى البلدين دور بارز في استثمار مواردها وإضافة إمكانيات بشرية إليها ونمو موارد الثروة والاقتصاد العالمي مما ضاعف إنتاج السلع وأدي إلى نمو الإنتاج ومن النتائج الاقتصادية الأخرى، انتقال رؤوس الأموال من مكان لأخر، وما يتبع ذلك من تغير الوضع الاقتصادي" (جلبي 229:1989).

ولا تعني الهجرة القطيعة مع الموطن الأصلي بل يستمر التواصل بين المهاجرون ومجتمعاتهم الأصلية بعد هجرها" فعلاقاتهم وارتباطاتهم الاجتماعية والأسرية قد تدفعهم إلى إرسال الأموال إليهم، فقد بلغت الأموال التي كان يرسلها المهاجرون الجزائريون في فرنسا إلى وطنهم علي سبيل المثال عام 1955م ما يعادل دخل الإنتاج الزراعي، كما كان دخل ايطاليا من أموال المهاجرين الإيطاليين في الخارج يوازي نصف دخلها من السياحة وكانت هذه الأموال في اليونان تساوي جملة الدخل من السياحة والملاحظة البحرية معا، فالمهاجرون يحملون معهم أموالا للمهاجر التي يؤمن ويرسلون أموالا إلى مواطنهم الأصلية. كما تتجلي هذه النتائج الاقتصادية أيضا في أعباء النقل وتجهيز المساكن والأراضي والخدمات المختلفة للمهاجرين الجدد في البلد المقصود بالنسبة للهجرة الدولية"(عبد المؤمن،52:2006).

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن تحويلات العمال المهاجرين بغض النظر عن الطريقة التي يهاجرون بها، بلغت حوإلى 80 بليون دولار في العالم في بعض السنوات، منها ما بين 4 و 6 مليارات فقط لمجموع العمال المهاجرين من القارة الأفريقية، وهذه التحويلات ينظر إليها الأوروبيون علي أنها مساعدة غير مباشرة للقارة الأفريقية في حكم القروض والمساعدات الإنمائية للقارة الأفريقية.

وهناك أبعاد أخري للموارد المالية من جراء الهجرة حيث"تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة لإيصالهم إلى بلدان المهجر، وفي كثير من الأحيان يفقد هؤلاء المهاجرين الأموال التي دفعوها كأجرة لتهريبهم لأن التعامل يتم في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصياً"(الحوات ،112:2007).

كما تقوم جماعات الجريمة المنظمة بتهديد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق التدخل خاصة في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق حيث تتدخل بشكل إيجابي لها يتمثل في قيامها بغسل أموالها العائدة من تجارتها غير المشروعة حيث لا يتم دفع ضرائب علي تلك الأموال مما يؤدي إلى حرمان تلك الدول من موارد مالية إضافية كان من الممكن توظيفها في مشروعات عامة واستثمارية إضافة إلى تأثير ضخ تلك الأموال السلبي علي الأنظمة المالية والمصرفية واستقرار أسعار الصرف.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

" كما أن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من عدد من الإجراءات تجعله يكسب أرباحاً طائلة علي حساب المهاجرين فهو يتهرب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى. وفي هذا الصدد تشدد اسبانيا أخيرا علي العمال المهاجرين فزادت مراكز استقبال أوراق المهاجرين بمدريد وبرشلونة شمال اسبانيا إقبالا أكبر حيث تستحوذ مدريد علي 20% من إجمالي المهاجرين بإسبانيا تليها برشلونة بـ 13%"(الحوات، 113:2007).

ومن هنا يمكن أن نلخص الآثار الاقتصادية المحتملة للهجرة غير الشرعية في الآتي:.

1. قد يزاحم هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة لهم خاصة في شركات القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب الأعمال لتدني أجورهم فينعكس ذلك بدوره على العمالة في الدولة المضيفة وتقليص فرص العمل أمامهم.

2. قد تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما يستتبع ارتفاع أسعارها ويقابلها في الجانب الأخر انخفاض في مستوي معيشة الفرد وثبات في الدخل.

3. التأثير السلبي الشديد علي الدولة المصدر، خاصة إذا كان من ذوي المهارة والخبرة أو كان أحد الكفاءات المتخصصة، وما يتبعه من خسارة على اقتصاديات تلك الدولة في حين إن الدولة المستقبلة لتلك العمالة قد استفادت من تلك العمالة وتمكنت بفضل هذه العمالة المهاجرة من تحقيق قدر كبير من الاستغلال لإمكاناتهم وخبراتهم.

4 ـ المتاجرة في البشر عبر عصابات منظمة تقوم علي تهريب المهاجرين وغسيل الأموال في العديد من الدول مما يؤثر علي اقتصاد هذه الدول.

قائمة المراجع:

1- جلبي، علي عبد الرزاق، 1989، علم اجتماع السكان، ط 4، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية.

2- شكري، علياء، وآخرون ،1994، دراسات في علم السكان، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

3- الأسود، شعبان الطاهر، العولمة والهجرة، المجلة الجامعة، العدد7، جامعة الزاوية، لسنة 2005 .

4- الأصفر وآخرون،2014، أحمد عبد العزيز،الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان الأردن.

ISSN: 2706-9087
ISSUE 8 DESEMBER 2019
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 8 ديسمبر 2019

5- الحوات، علي الهادي، 2007،الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس.

6- الشيشيني، عزت حمد، وأخرون، 2014، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الأكاديميون للنشر والتوزيع ،عمان الأردن .

7- الصباغ، فايز، 2005، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، المنظمة العربية للترجمة، عمان ،بيروت الطبعة الرابعة.

8- الفائدي، محجوب عطية،1997، أساسيات عام السكان، الجامعة المفتوحة، طرابلس.

9- الكوت، البشير، 2007 ،ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية الأفريقية (مجلة البحوث والدراسات العدد28).

10.المهدوي، مُحَمَّد المبروك، جغرافية ليبيا البشرية، ط3 ، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998 .

11- المنظمة الدولية للهجرة. قانون الهجرة الدولي :جينيف سويسرا ،2006.

12- كاره ،مصطفي عبد المجيد، الهجرة غير الشرعية ندوة أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس ،13 .14 /07 /2008.

13- نور، عثمان الحسن مُحَمَّد، وياسر عوض الكريم مبارك ،الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد433 ،2008.